الدور القانوني لأجهزة الرقابة المالية في الحد من المخالفات المالية والادارية بالمملكة العربية السعودية

محمد بن حسن القحطاني.

قسم القانون العام " القانون الإداري والدستوري"، كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: malqahtani1@kau.edu.sa

ملخص البحث:

هذا البحث يتناول ماهية الرقابة المالية وإبراز أهميتها وأنواع الأجهزة الرقابية التي تمارس دور الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية وغيرها، وكذلك تسليط الضوء على مدى نجاح تلك الأجهزة الرقابية في الحد من المخالفات المالية سواءً بالجهاز الإداري بالدولة أو بشركات القطاع الخاص المملوك جزء منها للدولة، وفي النهاية تناول أدوات ومتطلبات أجهزة الرقابة المالية حتى تقوم بدورها على أكمل وجه. اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والذي يصف الظاهرة ويدرسها ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً. ومن أهم النتائج: الهدف الأكبر من الرقابة هو ضمان سلامة العمل الداخلية في كافة شركات الجهاز الإداري، ومن ثم الشفافية والنزاهة في حماية المال العام. الرقابة المالية ذات أهمية قصوى في العملية الإدارية وأحد أهم ركائز هذه العملية وتحتاج عملية الرقابة إلى التنظيم بطريقة تؤدي إلى تطوير الأنشطة الإدارية كأدوات فعالة للتطوير والإدارة مع الكيانات المختلفة. الرقابة المالية عملية وقائية. ومن أهم التوصيات: يجب تفعيل كل إمكانيات الرقابة المالية بتزويدها بالأدوات التي تمكنها من أداء دورها بفاعلية. أن يتم إنشاء أقسام للرقابة المالية والمتابعة في كافة الأجهزة الإدارية المختلفة في الدولة، العمل على تطوير اليات عمل

أجهزة الرقابة المالية بما يستجد من متغيرات، القيام بتدريب العاملين بأجهزة الرقابة المالية بصورة دورية، اختيار العاملين في أجهزة الرقابة المالية من ذوي الخبرات والمهارات العالية.

الكلمات المفتاحية: الدور القانوني، أجهزة الرقابة، الرقابة المالية، المخالفات المالية، المخالفات الإدارية.

The role of financial regulators In reducing financial irregularities in KSA

Muhammad bin Hassan Al-Qahtani
Department of Public Law"Administrative and Constitutional Law"
Faculty of Law, King Abdulaziz University, KSA.
E-mail: malqahtani1@kau.edu.sa

Abstract:

This research deals with the nature of financial control and highlighting its importance and the types of regulatory agencies that exercise the role of financial control over government agencies and others, as well as highlighting the extent of the success of these regulatory agencies in reducing financial irregularities, whether in the administrative apparatus of the state or in private sector companies partly owned by the state, and in the end Address the tools and requirements of the financial control agencies in order to play their role to the fullest. This research relied on the descriptive approach, which describes and studies the phenomenon and is concerned with describing it accurately and expressing it quantitatively and qualitatively. Among the most important results: The greatest goal of oversight is to ensure the integrity of internal work in all companies of the administrative apparatus, and then transparency and integrity in protecting public money. Financial control is of utmost importance in the administrative process and one of the most important pillars of this process. The control process needs to be organized in a way that leads to the development of administrative activities as effective tools for development and management with different entities. Financial control is a preventive process. Among the most important recommendations: All financial oversight capabilities must be activated by providing it with the tools that enable it to perform its role effectively. To establish financial control and follow-up departments in all the various administrative bodies in the country, work to develop the working mechanisms of the financial control bodies with new variables, train employees of the financial control bodies on a periodic basis, and select workers in the financial control bodies who have high experience and skills.

Keywords: Legal Role, Oversight Bodies, Financial Control, Financial Violations, Administrative Violations.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد،،،

اهتمت المملكة العربية السعودية منذ أمد بعيد بإنشاء جهات رقابية تقوم بأعمال الرقابة المالية على الأجهزة والجهات الحكومية ومدى التزام تلك الجهات بالأنظمة المالية والإدارية في المملكة، فأصدرت نظام الممثلين الماليين عام ١٣٨٠هـ ثم أنشئت هيئة الرقابة والتحقيق (سابقاً) عام ١٣٩٠هـ، وبعد ذلك بعام بدأت مرحلة التأسيس لديوان المراقبة العامة (سابقاً)، وفي عام ١٤٢٨هـ صدرت اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية، ثم تأسست الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (سابقاً) عام ١٤٣٢هـ، وفي العام ١٤٣٨هـ صدر قراراً بضم الجامعات والهيئات لرقابة وزارة المالية، وفي ذات العام ١٤٣٨هـ بدأ العمل بمبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، وفي عام ١٤٤١هـ صدر قراراً بإنشاء هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) للتأكيد على ما سعت إليه المملكة منذ البداية بدعم الأجهزة الرقابية وتأكيد دورها في مكافحة الفساد وسعياً للحد من المخالفات المالية.

ولكن وبعد كل هذا التاريخ الحافل من السعي الحثيث نحو القضاء على كل مظاهر الفساد هل نجحت الأجهزة الرقابية بالمملكة العربية السعودية من الحد من المخالفات المتتالية وانتشار أشكال الفساد المالي والإداري؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال تلك الدراسة.

وعلى ضوء ما سبق سنستعرض فيما يلي خطة البحث (الإطار المنهجي) وذلك على النحو الآتي:

مشكلة البحث:

عدم امتلاك أجهزة الرقابة المالية للأدوات الكافية التي تمكنها من الحد من المخالفات المالية الموجودة بالجهاز الإداري مثل الرشوة والاختلاسات المالية.

أهداف البحث:

- التعرف على ماهية الرقابة المالية وأهميتها.
- بيان أنواع الأجهزة الرقابية التي تقوم بدورها الرقابي للحد من المخالفات المالية.
- التعرف على آليات الرقابة المالية
- إلقاء الضوء على متطلبات أجهزة الرقابة المالية.

أسئلة البحث:

- كيف نشأت أجهزة الرقابة المالية والغرض منها؟
- ماهي الأدوات الحالية التي تمتلكها الأجهزة الرقابية بالمملكة العربية السعودية؟
- هل نجحت الأجهزة الرقابية بالمملكة في الحد من المخالفات المالية؟

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والذي يصف الظاهرة ويدرسها ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً.

أهمية موضوع البحث:

بيان مدى نجاح الأجهزة الرقابية بالمملكة العربية السعودية في الحد من المخالفات المالية.

هيكلة البحث:

ينقسم البحث إلى الأبواب والفصول التالية:

الباب الأول: ماهية الرقابة المالية وأهميتها وأنواعها

الفصل الأول: ماهية الرقابة المالية.

الفصل الثاني: أهمية الرقابة المالية.

الفصل الثالث: أنواع الرقابة المالية.

الباب الثاني: مدى نجاح الأجهزة الرقابية

الفصل الأول: أنواع الأجهزة الرقابية ودورها.

الفصل الثاني: أدوات ومتطلبات أجهزة الرقابة المالية

الباب الأول

ماهية الرقابة المالية وأهميتها وأنواعها

مما لا شك فيه أن الرقابة المالية تلعب دوراً مهماً في الجهاز الرقابي لأي دولة؛ وعلى الأخص إذا ما كانت هذه الدولة تولي أهمية خاصة لهذه الرقابة وتفرد لها الأنظمة والقوانين والهيئات والأجهزة التي تحقق الهدف المنشود وهو الحد من المخالفات المالية بالدولة والمتمثلة في الرشوة والمحسوبية والاختلاس والتسيب المالي (الرحمن)

وفي هذا الباب سنلقي الضوء على ماهية الرقابة المالية وأهميتها وكذلك أنواع الأجهزة الرقابية التي تتولى دور الرقابة المالية بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: ماهية الرقابة المالية .

الفصل الثاني: أهمية الرقابة المالية .

الفصل الأول

ماهية الرقابة المالية

الرقابة المالية تعتبر من أهم الأدوات التي تتصدى من خلالها الدول الحديثة لأي مظاهر فساد بها؛ لأنها تقوم بدور كبير للإشراف المالي على الأجهزة والمؤسسات ومتابعة التجاوزات التي تتم بها للتأكد من سلامة العمل الداخلي.

وتعريف الرقابة المالية الرقابة لغة هي المحافظة والانتظار، فالرقيب يعني(الحافظ أو المنتظر)، أما اصطلاحاً، فقد كان لها تعريفات متعددة ، ومنها الرقابة المالية.

ويرجع السبب في ذلك إلى الوظيفة التي تقوم بها الرقابة المالية والأهداف التي يجب تحقيقها والأجهزة التي تقوم بها حيث يوجد تعريفات مختلفة تدور حول تعريف الرقابة، يهتم أصحاب الاتجاه الأول بوظيفة الرقابة وأهدافها. (عمر

ا.، ٢٠٠١)

وأصحاب الاتجاه الثاني، بإجراءات عملية الرقابة، وأصحاب الاتجاه الثالث، بأجهزة الرقابة. الاتجاه الأول : يتحدث هذا الاتجاه ويهتم بالجانب الوظيفي للرقابة، وعلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيق الرقابه علي أكمل وجهة ، فهم يهتمون بأهمية بوجود أغراض معينة يلزم توافرها لإمكان تحقيق الرقابة وأيضاً تحديد الأهداف المطلوبة للوصول الي الرقابه المالية . (سطام، ٢٠١١)

كما تم تعريف الرقابة وفقاً لهذا الاتجاه بأنّها التأكد من أن الخطة تتم علي حسب ماهو مخطط لها ، وتتبع التعليمات الصادرة، والمبادئ ، فهي عملية اكتشاف من أن الخطة التي تم وضعها تسير بالشكل المحدد والمتفق عليه، وذلك بسبب الكشف عما يوجد هناك من نقاط الضعف وأشياء غير مناسبة ، وجمع علاج لها وتجنب تكرارها.

والرقابة تعد من أحدي عناصر الادارة ولها أهمية بالغه ، ليس للخدمات العامة والمشاريع فقط، بل أيضاً لكل مجهودات جماعية مهما كان غرضها، وعرفت الرقابة ضمن هذا الاتجاه بأنها: "الدقة من قبل أجهزة عليا، لمتابعه كيفية سير العمل في الأجهزة الدنيا التي تخضع للرقابة، والتأكد من أن النشاط المالي للدولة يحقق غاياتة كما هو محدد في الموازنة التي أجازتها السلطة التشريعية والتثبت من أن تنفيذ الموازنة العائد يتم دون هدر للمال العام، وهذا يعد ضماناً بأن الإدارات الحكومية تسير بشكل جيد ماليا. (عواد، ١٤٣٠ه)

الاتجاه الثاني: يهتم أصحاب هذا الاتجاه إلى الرقابة من انها إجراءات، ويركزون على الخطوات التي يتم اتخاذها لإجراء عملية الرقابة، فلكي تتم عملية الرقابة يتطلب الأمر وجود معلومات مفصله عن أوجه النشاط المختلفة، شرطاً أساسياً للقيام بالرقابة على أن تُعدّ بشكل يسهل الاستفادة منه في متابعة النشاط ومعرفه مايستجد به .

الاتجاه الثالث: يهتم أصحاب هذا الاتجاه بالأجهزة التي تقوم بالرقابة، وتتولى

البحث والمتابعة، وجمع البيانات وتحليل ماينتج من نتائج ، فالرقابة تعني أجهزة معينة تقوم بمجموعة من العمليات، للتأكد من ان الهيئات الخاضعة للرقابة تحقق أهدافها ، مع تكليف هذه الأجهزة سلطة التوصية للأخذ القرار المناسب. (عمر ش.، ٢٠١٥)

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الرقابة المالية بأنها : الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للتأكد من أنه بالفعل تم تنفيذها بناءاً علي ما منحته السلطة التشريعية للحكومة وبواسطتها يتم التحقق من أن صرف النفقات العامة وجباية الإيرادات العامة والحد الرشوة ويمكن أن يقوم بها كل من وزارة المالية والسلطة التشريعية وأجهزة مستقلة تنشأ للقيام بها. (عواد، ١٤٣٠ه)

وأيضاً وفيما يلي نذكر بعض التعريفات التي سبق وتم ذكرها في الرقابة المالية:

- مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبع لمراجعة التحركات المالية وتقييم أعمال كل ماهو خاضع للرقابة، وقياس مستوى جودتها ، والتأكد من إن الأهداف المتحققة هي التي كان من المخطط لها تحقيقة وان تلك الأهداف تحققت وفق الشروط الموضوعة وخلال الأوقات الزمنية المحددة لها.
- الرقابة هي عملية التأكد من مدى تحقق الأهداف المراد تحققها والكشف عن معوقات انجازها والعمل على وجود حل لها في اقصر وقت ممكن.

- مجموعة من البيانات التي تتضمن جمع معلومات وتحليلها للوصول إلى نتائج وبيانات تقومها أجهزة مخصصة للتأكد من انجاز المشروع والوصول لأهدافه بكفاية مع منح هذه الأخيرة سلطة التوصية باتخاذ القرارات المطلوبة والمناسبة. (طبني، ٢٠١٥)

- عملية تقييم وبحث ومراجعة تقومها أجهزة محددة للتأكد من تنفيذ المشروع للأهداف والسياسات والبرامج الموضوعة مع أعطاء هذه الأجهزة سلطة التوجيه باتخاذ القرارات والمطلوبة و المناسبة التي تضمن سير العمل وان توفر لها الاهداف التي تحدد درجة الانحراف عن المعايير والبرامجالتي تم وضعها . (عمر ش.، ٢٠١٥)

- كما عرفها بعضهم بأنها: (تلك التي تتم من قبل جهة مستقلة، وتستهدف ضمان سلامة التصرفات المالية، والمحاسبية والإدارية، والتأكد من مشروعية النفقة، واتفاقها مع الأحكام والقوانين النافذة، ومقارنة نتائج التنفيذ بالخطط الموضوعة، وقياس مستوى نتائج الأعمال بما كان مستهدفا تحقيقه، بالاستناد إلى معدلات الأداء ودراسة أسباب الانحرافات ومعالجتها).

- والرقابة المالية تعني مجموعة الإجراءات التي تضعها المنظمة للتحقق من التنفيذ الفعلي للمخططات والبرامج من قبلها لتحديد الانحرافات والأخطاء إن وجدت ودراسة أسبابها لحل نقاط الضعف التي كانت السبب فيها وبالمقابل تشجيع نقاط القوة والتقدم ويقصد بالإجراءات الخطوات المتعاقبة (رجب، ٢٠١٤)

- والمراحل المتسلسلة التي يقصد من ورائها تنفيذ الأعمال وانجاز الأنشطة والتي يتخللها الروتين والبيروقراطية وبقية أمراض الأجهزة المالية في المملكة عموماً على وجه الخصوص

- ويمكن – أيضاً- تعريف الرقابة المالية بأنها: "السياسات والإجراءات والوسائل التي يتم من خلالها التحقق من: سلامة العمليات التي لها أثر مالي على الميزانية والقوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة بالجهة - كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية - مدى التزام الجهة بالأنظمة واللوائح والأدلة والتعليمات والقرارات ذات الصلة".

الفصل الثاني

أهمية الرقابة المالية

تعد الرقابة المالية جزءاً من الإدارة المالية التي تكون في الدولة والتي تتكزن من مجموعة إجراءات محاسبية وتدقيقية في مجال الأداء والعلاقات المالية من خلال هيكل متكامل للمعلومات المالية ، من أجل رفع معيار الأداء المالي للدولة خلال مراجعة مستمرة للنتائج المالية لأعمالها، و مقارنتها مع النتائج الطلوبة وتحليل الأسباب ومعرفة العراقيل التي حالت دون تطابق النتائج الحقيقية مع النتائج المستهدفة، واكتشاف الأخطاء وتحديد المسئوليات، واتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح طرق الأداء المالي والإدارة المالية، وتجنبها الوقوع في الأخطاء مستقبلاً. (عمر ا.، ٢٠٠١)

والرقابة المالية كغيرها من أنواع الرقابات لها دور اساسي في تنظيم المجتمعات ومؤسساته، وقد نالت موضوعات الرقابة المالية بأهمية بالغه مع تقدم دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطور النظم السياسية وتحقيق المزيد من الديمقراطية في هذا الجانب، وهذا ما جعل من أولى مهام الدولة تجاه مواطنيها دافعي الضرائب ضرورة التأكد من ان سير الأعمال تقوم بشكل جيد و التي تقوم بها وزاراتها ومؤسساتها ضمن حدود المشروعية القانونية والوضع الاقتصادي السليم، وفعالية إدارتها المالية (عازم سعد محمد وال حسن)

بشكل عام تهدف الرقابة المالية الى الحد والتقليل من المشكلات المالية والإدارية التي تعترض سبيل أي دولة وتحد من تحقيق أهدافها المالية وتفادى عمليات الرشوة والاحتيال التي تؤثر سلبا على مصلحة المنظمة وعملائها مما يؤدى الى تعرض المنظمة للخسائر الفادحة وعدم قدرتها على المنافسة.

وبعبارة أخرى فالرقابة المالية تهدف إلى الحفاظ على المال العام والتأكد من أن السلطة التنفيذية قامت بتنفيذ الموازنة العامة وذلك بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات في النهج المسموح به والمرسوم له.

وإذا أمعنا النظر سنجد أن للرقابة المالية أهمية سياسية وحسابية ومالية واقتصادية وقانونية وذلك على التفصيل التالي:

- من الناحية السياسية: تنفرد الأهمية السياسية للرقابة المالية في كونها ضمانة الإحترام إرادة البرلمان في تنفيذ القوانين المالية، وبما إن البرلمان يمثل إرادة الشعب فإن أهمية الرقابة تتمثل في سعيها إلى فرض احترام إرادة الشعب في تسيير أموالها وتوجيهها الي الطرق الصحيحة. (رجب، ٢٠١٤)

من الناحية الحسابية: تتمثل بالدقة دون حدوث أي تنازل في تحصيل الإيرادات أو زيادة في المصروفات عن المبالغ المطلوبة ومن ثم التأكد من توافق المنفذ مع المخطط لهذا التنفيذ، ويعد هذا الجانب ذا أهمية لما يسهم من تسهيل أعمال الرقابة كما انه يمكن من معرفة مدى دقة التنفيذ وتوافقه مع المخطط له ، وفي حالة ظهور اختلافات بينهما يجب على أنشطة الرقابة تحديد المعوقات وأسباب وطبيعة الطرق التي يجب اتخاذها. (محمد، ٢٠١٦)

من الناحية الاقتصادية: وذلك بمتابعة نشاط السلطات المختصة بتنفيذ الموازنة العامة وذلك لكي تكون علي معرفة بتكاليف التنفيذ ومدى إنتاجية الإنفاق العام وما قد كان في هذا التنفيذ من تبذير وإسراف فضلا عن التحقق من كفاية وحسن أداء السلطات المنفذة ومدى إنجاز المسائل المالية في المواعيد المحددة .

من الناحية القانونية: وذلك بتوقيع العقوبات على من يقوم بإنحراف أو خطأ في مسار تنفيذ الموازنة العامة، فالرقابة تضمن شرعية تنفيذ العمليات التي يجب أن يتم وفقا اللوائح للقوانين والتعليمات المتخذ بها في مجال تحصيل الإيرادات وصرف النفقات. (الرحمن)

ويمكننا أن نجمل أهم أهداف الرقابة المالية على النحو التالي:

١- التأكد من إن النفقات العامة كافة قدمت وفقا لما هو مقرر لها والتأكد من حسن استخدامها للأموال العامة في الأغراض المخصصة لها.

٢- التحقق من إن جميع الإيرادات العامة في الدولة قد تم جبايتها ورصدها وأنها صارت في ذمته الدولة وفقا للقوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها.

٣- الكشف عن أية أخطاء أو مخالفات أو انحرافات تحدث من الأجهزة الحكومية ودراسة أسبابها والوصول لحل لها .

٤- مراجعة القوانين والنظم واللوائح المالية، والتأكد من مدى ملاءمتها للتطورات التي تحدث وتحليلها واقتراح إجراءات التعديل التي تساعد على تحقيق أهداف الرقابة المالية. (العموري م.)

٥- زيادة فعالية وقدرة الأجهزة الحكومية على تحقيق الأهداف العامة للدولة وذلك بأعلى درجة من الكفاءة والاقتصاد.

٦- العمل على ترشيد الإنفاق العام وتوجيه الأجهزة الحكومية إلى أفضل الطرق لتحسين وتطوير إجراءات الأعمال المالية .

٧- التأكد من أن القيود والسجلات والمعلومات والتقارير المالية معدة بالطريقة الصحيحة التي تحددها اللوائح والأنظمة التي تحكم ذلك. (منصور)

٨- ضمان عدم انحراف الحكومة عن الحدود التي خطط لها البرلمان حسب موافقتها واعتمادها لبنود الميزانية.

٩- ضمان من استخدام الأموال بطريقة جيدة والاقتصاد في الأنفاق، من دون عرقلة التنفيذ وذلك بمنع التشدد والروتين غير المبرر في الإجراءات، وبشكل يضمن مكافحة الفساد المالي والاداري.

الفصل الثالث

أنواع الرقابة المالية

تختلف الرقابة المالية طبقا لحجم الصلاحية الممنوحة لها والمعايير والأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها وطبيعتها ومفاهيمها.

ويمكن أن تقسم الرقابة المالية لأنواع عديدة وذلك على النحو التالي: (عواد، ١٤٣٠ه)

- **الرقابة القانونية**: هذا النوع من الرقابة يتم فيه مطابقة العمل الذي لة آثار المالية للقانون أو بمعنى أدق مطابقته لمختلف القواعد القانونية التي تحكمه شكلا وموضوعا، ويكون تحت هذا النوع من الرقابة صلاحيات الديوان في توجيه الفصل في أي نقص يوجد في التشريع المالي أو الإداري وله تعلق بالأمور المالية والتثبت من أن القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالأمور المالية والحسابات يتم تنفيذها بدقة.

- **الرقابة المحاسبية**: وفي هذه الرقابة يتم التركيز علي مختلف الجوانب التفصيلية للمعاملات المالية من حيث تفاصيل تحصيل الإيرادات وحساب النفقات والتاكد من صحة القيود ومطابقتها للقواعد المحاسبية وباختصار يمكن تسميتها بأنها "رقابة مستندية حسابية". (العموري د.)

- **الرقابة المالية**: وتعرف هذه الرقابة على أنها مادة علمية شاملة تتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والمحاسبية والإدارية والاقتصادية والمالية فهي مجموعه من الرقابات المتعددة التي تمارس في وقت واحد بهدف التأكد من صحة وسلامة الامور المالية من كافة النواحي بنيه المحافظة على الأموال العامة ورفع معدل استخدامها وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المطلوبة من إنفاق المال العام أو تحصيله. (شباط، ١٩٩٥)

- **الرقابة الاقتصادية**: يمارس الديوان هذا النوع من الرقابة نظرا لأهميتها البالغة، حيث يقوم الديوان بمراجعة تحركات المؤسسات والدوائر والسلطات

العامة لجهة نفقاتها ومراقبة النفقات للمشاريع الكبرى والنظر في القضايا والمشاركة في اللجان التي تبحث وتناقش القضايا الاقتصادية العامة. (سطام، ٢٠١١)

- **الرقابة الفنية أو رقابة الأداء:** يقوم ديوان المحاسبة بمتابعة مدى تقدم العمل في المشروعات الإنمائية أو تأخره أو تعثره ويلفت النظر إلى أي خلل أوخطأ أو انحراف يراه فيها، ويقوم الديوان بهذه الرقابة من خلال مراقبات الديوان في الجهات المختصه لرقابته حيث تقوم بمراقبة سير العمل . (منصور)

- **المشروعات الإنمائية** التي تقوم بها هذه الجهات وذلك بمعرفة الديوان عن أي تأخير أو تباطؤ أو تعثر في المشروعات التي يجري العمل بها لمخاطبة الدوائر المختصة حول ذلك لبيان أسباب التعثر أو التأخير لمحاسبة المتعاقدين أو اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تحقق الأهداف المطلوبة لهذه المشاريع من اجل الاستفادة منها بالشكل الجيد، كما يقوم الديوان بهذا النوع من الرقابة في مركز الديوان وذلك عند متابعة الدوائر فيه (الهندسية) لبعض المشاريع وبيان تقدم للعمل بها أو تحديد المشاكل المتعلقة بتنفيذها. (حزوري، ١٩٩٠)

- **الرقابة الإدارية** : يستند ديوان المحاسبة في ممارسة هذا النوع من الرقابة على المادتين (١٣) و (١٤) من قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ حيث تبيح المادة (١٣) لرئيس الديوان أن يوجه النظر إلى أي نقص يراه في التشريع المالي أو الإداري وله علاقة بالأمور المالية كما تتيح المادة (١٤) لرئيس الديوان أن يطلع على كافة التقارير والمعلومات الواردة من المفتشين سواء أكانوا ماليين أو اداريين ولها تعلق بالمسائل المالية وعلى تقارير التحقيق في المخالفات التي لها علاقة بالأمور المالية وان يطلب تزويده بكل ما يتطلب الإطلاع عليه من معلومات وإيضاحات من جميع دوائر الحكومة مما له علاقة بأعمال دائرته ويندرج تحت هذا النوع من الرقابة رقابة التعيينات في الدوائر والوزارات والمؤسسات الحكومية وكذلك الترفيعات والترقيات (عمر ا.، ٢٠٠١)

الباب الثاني

مدى نجاح الأجهزة الرقابية

بعد أن استعرضنا ماهية الرقابة المالية وأهميتها وأنواعها، هناك سؤال هام يطرح نفسه يتعلق بمدى إنشاء الدولة – حفظها الله – لأجهزة رقابية تمارس هذا النوع من الرقابة المالية ومدى نجاح تلك الأجهزة في أداء دورها بفاعلية، وعن الأدوات التي منحتها المملكة العربية السعودية لتلك الأجهزة الرقابية حتى تقوم بدورها على أكمل وجه، وفي النهاية هل هناك متطلبات تسعى هذه الأجهزة الرقابية للحصول عليها للتحسين من أدائها الرقابي أم أن الأدوات الممنوحة لها كافية وكفيلة لأداء دورها بكفاءة وفاعلية. هذا ما سنتعرف عليه من خلال الفصليين التاليين

الفصل الأول: أنواع الأجهزة الرقابية ودورها.

الفصل الثاني: أدوات ومتطلبات أجهزة الرقابة المالية

الفصل الأول

أنواع الأجهزة الرقابية ودورها

وتتعدد أنواع الرقابة المالية في المملكة العربي السعودية كغيرها من الدول الأخرى بتعدد لاتجاهات المختلفة التي ينظر من خلالها لعملية الرقابة.

وأبرز تلك الجهات (محمد، ٢٠١٦)

- **ديوان المراقبة العامة:** يختص ديوان المراقبة العامة بفحص ومراجعة حسابات المؤسسات الخاصة والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها أو تضمن لها حدا ادنى من الأرباح، وتكون مراجعة الديوان لحسابات المؤسسات الخاصة والشركات المذكورة طبقا للأصول التجارية وفي نطاق الاحكام المنظمة لأعمال هذه المؤسسات والشركات، وعلى الوجه البين في هذه اللائحة.

- **هيئة مكافحة الفساد:** تعمل على تحقيق الأهداف الواردة في المفاهيم

الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المختصة، ورصد نتائجها ومراجعتها وتقويمها ، ووضع خطط عملها وآليات تطبيقهاو تشجيع مجهودات القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها. (جيروم، ١٩٩٨)

- **هيئة الرقابة والتحقيق**: هي هيئة حكومية تختص بإجراء الرقابة المطلوبة لاكتشاف المخالفات الإدارية وللحد منها ؛ صدر أمر ملكي في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ بضم هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي عدل مسماها إلى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

- بالإضافة إلى: إدارات الرقابة في الأجهزة الحكومية، ووحدات المراجعة الداخلية في الجهات الخدمية، والمراقبين الماليين ممثلي وزارة المالية.

هذه الجهات هناك الكثير يرى أن التداخل بينها موجود في المهام والصلاحيات ونحوها، بالإضافة للانتقادات المستمرة لهذه الجهات جميعاً أو فرادى في مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة، وهو ما كان له تأثيره على ما يبدو في تصنيف المملكة في بعض المعايير الدولية التي تقيس ذلك. (رجب، ٢٠١٤)وهذة أجهزة رقابية، تقوم بعمل رقابي واحد، ولكن تختلف أسماء المهام؛ فديوان المراقبة العامة يسمي التجاوزات في الصرف المالي تجاوزات مالية وإدارية، وهيئة مكافحة الفساد تسميها فسادًا، وهيئة الرقابة والتحقيق تسميها مخالفات إدارية. أي أن لدينا ازدواجية واضحة في العمل الرقابي، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر - متابعة المشاريع المتعثرة، وغرق الشوارع عند هطول الأمطار، ووجود تصدعات في المباني الحكومية الجديدة، وتدني الخدمات البلدية، وتدني الخدمات الصحية.

كل ذلك إحدى نتائج ازدواجية الرقابة ويعتمد لهذه الأجهزة ثلاث ميزانيات بمليارات الريالات، والأمر لا يحتاج إلا لميزانية جهاز واحد، يحقق الأهداف نفسها التي أُنشئت من أجلها هذه الأجهزة، إلا أنه في الواقع أن هذه الأجهزة

بدلاً من أن تحافظ على خزانة الدولة أصبحت عبئًا على الخزانة أنا لا أكتب بناء على استنتاج، ولكن من خبرة عملية في العمل الرقابي، تجاوزت ثلاثين عامًا شاركت خلالها في لجان عدة في معهد الإدارة وغيرها، وهي لجان تزخر بقانونيين وماليين متخصصين، وكان لبعض بيوت الخبرة نصيبٌ في محاولة وجود حل لهذه المعضلة. (الرحمن)

□

الفصل الثاني

أدوات ومتطلبات أجهزة الرقابة المالية

أدوات ومتطلبات أجهزة الرقابة المالية في الحد من المخالفات المالية والإدارية هناك عديد من الاساليب وأكثر من أداة يمكن استخدامها للقيام بالرقابة وسوف نستعرض أكثرها انتشارا:

- **الميزانية التقديرية:** يعتبر نظام الموازنات التقديرية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة عند ممارسة وظائفها الإدارية المختلفة، وهو يساعد في عمليات التخطيط، التنسيق والرقابة على المدى القصير مما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة عند وجود مجموعة م ن البدائل المعتمدة، وهي الأكثر استخداما و يعتبرها البعض الأداة الأساسية لتحقيق الرقابة ويمكن تصنيفها إلى:

أ- الميزانية التقديرية التشغيلية: تختص بمراقبة التكاليف والإيرادات والأرباح.

ب- الميزانية التقديرية المالية: تستهدف تأمين التكامل والتطابق بين الخطة المالية للمؤسسة وخططها التشغيلية (طبني، ٢٠١٥)

البيانات الإحصائية: أي عرض كافة الأنشطة وعمليات المتعلقة في شكل بيانات إحصائية تكون إما بيانات تاريخية أو بيانات عن فترات مقبلة ويفضل أن تعرض هذه البيانات في شكل مخططات ورسوم بيانية، إلا أن هذه الطريقة من الرقابة تحتاج إلى تحليل.

- **التقارير والتحاليل الخاصة:** بالرغم من أن الحسابات التقليدية والتقارير الإحصائية الدورية تقدم حيزاً كبيرا من المعلومات الهامة إلا أنه قد يوجد بعض المجالات والمناطق لا يصلح لها ذلك، وفي هذه الحالة فإن التقارير والتحاليل الخاصة يمكنها سد هذه النقطة .

- **تحليل نقطة التعادل:** هذه الوسيلة من الرقابة توضح العلاقة بين المبيعات والتكاليف بطريقة يمكن معها معرفة الحجم الإرادات مساوية بالضبط للتكاليف،

وعند حجم أقل من ذلك تتحمل المؤسسة خسارة الناتجة وفي حالة زيادة الحجم عن حجم المطلوب فإنها تحقق ربحا.

- **المراجعة الداخلية:** وهي تقويم الأداء المحاسبي والمالي للمؤسسة وكذا الأداء التسييري بمختلف جوانبه، ويقوم بهذه المراجعة مجموعه من المراجعين الداخليين بالمؤسسة أو بواسطة المسيرين .

- **الملاحظات الشخصية:** بالرغم من تطورات أساليب الرقابة إلا أنه لا يمكننا تجاهل أهميتها عن طريق الملاحظة الشخصية لأن مهمة العملية التسييرية في الأخير هي التأكد من أن أهداف المؤسسة تتحقق بواسطة الأفراد من خلال قياس الأنشطة التي يقومون بها. (سطام، ٢٠١١)

- **تحليل القوائم المالية:** ويكون ذلك من خلال قائمة المركز المالي وظاهرة الوضعية المالية

- للمؤسسة في زمن محدد في أول الدورة المالية (الميزانية الافتتاحية) أو في آخرها (الميزانية الختامية) وتتوقف مصداقيته على مدى واقعيتها.

الخاتمة

تناولت في هذا البحث دراسة الرقابة المالية، الرقابة بمعناها العام هي وظيفة إدارية يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد بهدف الترشيد العلمي للقرارات التي يتخذها المسئولون لتحقيق أهداف معينة تعد الرقابة المالية ذات أهمية قصوى في العملية الإدارية وأحد أهم ركائز هذه العملية وتحتاج عملية الرقابة إلى التنظيم بطريقة تؤدي إلى تطوير الأنشطة الإدارية كأدوات فعالة للتطوير والإدارة مع الكيانات المختلفة، ومن المعروف أن الجهة الحكومية التي تقف وراء إنشائها تهدف إلى تقديم الخدمات للمواطنين، ويتمثل دور الجهات الرقابية في ضمان تقديم هذه الخدمات في أسرع وقت وبأقل جهد ونفقات وبالشكل الذي يقتضيه القانون، وتتمثل الرقابة المالية في الوحدات الحكومية في مجموعة الاجراءات والوسائل التي تتبع للتأكد من سلامة التنفيذ والتحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات, وبشكل يؤدي الى اكتشاف الاخطاء او المخالفات والعمل على علاجها وتفادي تكرار حدوثها حيث يعد وجود أنظمة رقابة مالية كفؤة وفعالة في أي منظمة من أهم العوامل في نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها.

وقد أسفرت هذه الدراسة على بعض النتائج والتوصيات نعرضها على النحو التالي:

أولاً: النتائج :

١. الهدف الأكبر من الرقابة هو ضمان سلامة العمل الداخلية في كافة شركات الجهاز الإداري، ومن ثم الشفافية والنزاهة في حماية المال العام.

٢. الرقابة المالية ذات أهمية قصوى في العملية الإدارية وأحد أهم ركائز هذه العملية وتحتاج عملية الرقابة إلى التنظيم بطريقة تؤدي إلى تطوير الأنشطة الإدارية كأدوات فعالة للتطوير والإدارة مع الكيانات المختلفة

٣. الرقابة المالية عملية وقائية.

٤. تولي الجهات المختصة الرقابة المالية اهتماماً بالغاً.

٥. تعمل الوزارة على الانتقال من الوضع الحالي للرقابة والمتمثل في أسلوب الرقابة المباشرة ودور المراقب المالي إلى الوضع المستهدف من خلال تنويع الأساليب الرقابية .

٦. رقابة التقارير تقوم فيه الوزارة بطلب التقارير من الجهة وتحليلها، للتأكد من كفاءة الرقابة المالية للجهة.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب تفعيل كل إمكانيات الرقابة المالية بتزويدها بالأدوات التي تمكنها من أداء دورها بفاعلية.

٢- أن يتم إنشاء أقسام للرقابة المالية والمتابعة في كافة الأجهزة الإدارية المختلفة في الدولة

٣- من الضروري العمل على تأسيس جمعية للرقابة المالية تساعد علي التوعية للحد من المخالفات المالية .

٤- العمل على تطوير اليات عمل أجهزة الرقابة المالية بما يستجد من متغيرات.

٥- القيام بتدريب العاملين بأجهزة الرقابة المالية بصورة دورية.

٦- اختيار العاملين في أجهزة الرقابة المالية من ذوي الخبرات والمهارات العالية.

٧- التأكد من سلامة ودقة الحسابات في كافة جوانب الإجراءات والعمليات المالية وبيان الانحرافات مثل الأخطاء المالية والاختلاس إن وجدت.

٨- تحقيق الاستدامة الاقتصادية والرقابة الذاتية

المراجع

إبن منصور. (٢٠١٣). قاموس لسان العرب. تأليف دون مكان (صفحة ١١٧و ١١٨).

آل سعود عبد العزيز بن سطام. (٢٠١١). مصدر السلطة في النظام الاساسي للحكم من منظور السياسة الشرعية . المملكه العربية السعودية : ص١٩.

الأحمدي محمد عواد. (١٤٣٠هـ). سلطات الدولة في التنظيم السعودي. ٣٢.

الشلهوب عبد الرحمن. (بلا تاريخ). النظام الدستوري في المملكه العربية السعودية . المملكة العربية السعودية .

العبدالله عمر. (٢٠٠١). الرقابة المالية للدولة, مجله دمشق .

بارون جيروم. (١٩٩٨). الوجيز في القانون الاداري ترجمه محمد مصطفي غنيم . القاهرة.

د. محمد العموري. (بلا تاريخ). الرقابة المالية العليا . ص١٦.

شريقي عمر. (٢٠١٥). التدقيق الداخلي كأحد أهم الاليات الاثبات . أداء المؤسسات الجزائرية .

ع عازم سعد محمد وال حسن. (٢٠٠٩). المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والاداري في المملكه العربية السعودية دراسة تطبيقيه. بحث منشور في مجلة المحاسبة والتدقيق الحوكمه، المجلد الاول العدد الثالث.

عزوز محمد. (٢٠١٦). الفساد الاقتصادي ، وآثارة وآليات مكافحتة . المجلة الجزائرية للعولمه والسياسات الاقتصادية، العدد٧.

غنيم محمود رجب. (٢٠١٤). دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي . دليل ميداني مصر. التجارة والتمويل , جامعه طنطا.

فلاق علي طبني. (٢٠١٥). دور الشركات في محاربة الفساد المالي والاداري وتحقيق التنمية الاقتصادية الجزائر .. الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المستدامة , جامعة المدية

نعيم حزوري. (١٩٩٠). التخطيط والرقابة في المشروع . حلب سوريا: ص١٥٣.

يوسف شباط. (١٩٩٥). المالية العامة. دمشق.